التكامل الاقتصادي المغاربي بين الطموح المعلن والواقع المعاش

أ.د. عايشي كمال جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

أ. نوري منيرة جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

ملخص

يعيش اتحاد المغرب العربي جمودا مطلقا منذ أكثر من 27 عاما، وتعترضه الكثير من الصعوبات التي تعيق عملية إعادة تفعيله، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أسباب تعطل مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي، والبحث عن السبل والآليات التي من شأنها النهوض بهذا المشروع الذي ظل يراوح مكانه، وقد خلصت الدراسة إلى أن غياب الإرادة السياسية لدى النخب المغاربية الحاكمة كانت السبب الرئيسي في تعطل المشروع حتى الآن، ولتفعيله يجب تغليب المصلحة الاقتصادية على المصلحة السياسية لدفع عجلة التكامل الاقتصادي إلى الأمام.

Resume

UMA vit rigide amusé pendant plus de 27 ans, et a rencontré beaucoup de difficultés qui entravent le processus de réactivation, l'objet de cette étude consiste à mettre en lumière sur les raisons des accidents d'intégration économique du Maghreb arabe, et la recherche des moyens et des mécanismes qui font avancer ce projet, qui a été à l'arrêt, l'étude a conclu que l'absence de volonté politique des élites dirigeantes du Maghreb était la principale cause des accidents dans le projet jusqu'à présent, mais son activation doit donner la priorité à l'intérêt économique de l'intérêt politique pour faire avancer l'intégration économique avant.

مقدمة:

أصبحت التجمعات الإقليمية والجهوية حقيقة ثابتة وسمة القرن الواحد والعشرين، وباتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية نظرا لاتساع رقعة المصالح المشتركة، وازدياد تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم بفعل العولمة التي تطبعها عقلانية اقتصادية منطقها الإقصاء والتهميش، الأمر الذي يجعل من الصعب على الدولة الواحدة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية أن تدير

سياساتها الاقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى، وهذا ما يحتم عليها الانضمام إلى تكتلات اقتصادية وسياسية إقليمية تحقيقا وحماية لمصالحها الداخلية .

ومن هذا المنظور برز إتحاد المغرب العربي كأداة من شأنها توحيد اقتصاديات دول المنطقة، وبغض النظر عن إلزامية الاندماج الإقليمي الذي تفرضه العولمة هناك أيضا معطيات نابعة عن تاريخ مشترك وإيمان شعوب المنطقة بوحدة المغرب العربي الكبير كغاية سامية.

وإذا كان التاريخ يشهد بأن تجربة الاتحاد المغاربي لم يكتب لها النجاح، وينظر إليها البعض بنظرة تشاؤم وإحباط وهذه الرؤية نابعة من حالة الجمود التي تشل الاتحاد، غير أن هذا لا يعني استحالة قيام التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، بل العكس تماما فإصرار الشعوب المغاربية على هذا الخيار الوحدودي يؤكد بأن التكامل هو السبيل للخروج من حالة التخلف التي تخيم على المنطقة.

وتحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على السؤال الآتي:

ما هو واقع التكامل الاقتصادي المغاربي؟ وما هي معوقاته؟ وما سبل تفعيله؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على ثلاث محاور رئيسية وهي:

- المحور الأول: واقع التكامل الاقتصادي المغاربي.
- المحور الثاني: معوقات وأسباب تعطل مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي.
- المحور الثالث: سبل ومداخل تفعيله.

أولا: واقع التكامل الاقتصادي المغاربي

تأسس اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش بالمغرب ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا، وذلك من خلال التوقيع على معاهدة تأسيس إتحاد المغرب العربي.

1- مسيرته التاريخية:

1-1- من مجيء الإسلام حتى دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر:

يشهد التاريخ أن المغرب العربي كان دائما موحدا في أوقاته المجيدة والعصيبة ونضاله المشتركة ضد الغزاة، وتمتد جذور الوحدة إلى القرن الثاني قبل الميلاد حيث عرفت المنطقة ثورات متواصلة ضد الاستعباد والظلم، حتى مجيء الإسلام بداية القرن السابع ميلادي وأضفى على المنطقة طابعين مميزين ظلا قائمين إلى اليوم رغم كل التأثيرات والصعوبات، وهما عامل اللغة والدين الإسلامي وعامل الشعور

بالانتماء إلى فضاء جغرافي وحضاري واحد، وعرفت المنطقة محاولات لتوحيدها فظهرت عدة ممال بين القرنين الثامن والثالث عشر ميلادي.[1]

وفي القرن السادس عشر تحدد الصراع في حوض البحر المتوسط بين أوروبا والمسلمين، وظهرت النيابات العثمانية في المنطقة المغاربية واتسع نشاط الطرق الصوفية التي بعثت التقاليد الإسلامية وعملت على التقريب بين عناصر السكان إن لم تكن قد جعلت منهم وحدة متكاملة.[2]

إن مختلف محاولات توحيد أقطار المغرب العربي من القرن السابع الميلادي وحتى بداية القرن التاسع عشر تنبع من الثوابت التي تميز الخصوصية المغاربية في أفاق الحضارة الإسلامية.

1-2-المغرب العربي بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر: بدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر عام 1830 والتقدم نحو إسقاط تونس والمغرب دخلت المنطقة مجددا عهد الكفاح والنضال ضد المستعمر والبحث عن الحرية والعدالة، وظهرت عدة حركات وطنية تنادي بالحفاظ على أصالة الهوية المغاربية،[3] وأهم محطة في تاريخ الجهود الوحدوية للمنطقة المغاربية مؤتمر طنجة1958 الذي يعتبره الكثيرون الميلاد الحقيقي لاتحاد المغرب العربي والتتويج العملي للمحاولات الوحدوية السابقة.

1-3-المغرب العربي بعد الاستقلال: بعد استقلال الدول المغاربية تباعا كانت هناك عدة محاولات للاندماج في الفترة الممتدة من 1964إلى 1988 تم خلالها تشكيل جهاز للعمل المشترك يتكون من: [4]

- مجلس وزراء الاقتصاد: ويمثل الهيئة العليا في الجهاز.
- اللجنة الاستشارية الدائمة: تقوم بدراسة جملة القضايا المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المغاربي.
- مركز الدراسات الصناعية: مكلف بدراسة مشاريع التنمية الصناعية في نطاق التنسيق بين مخططات التنمية للبلدان الأعضاء.
- اللجان المتخصصة: تعين لكل قطاع لجنة، وتقوم بجمع المعلومات القطاعية وتقديم برامج للتعاون المغاربي في القطاع.

عقد مجلس الوزراء سبع دورات خلال الفترة 1964 إلى 1975، وقد سعت الحكومات المغاربية إلى إنشاء سوق مغاربية مشتركة ووحدة اقتصادية ثم وحدة كاملة، من خلال التدرج في المراحل على أساس التنسيق بين القطاعات واحدا بواحد، واتضح أنه تم إعطاء الأولوية في برامج التعاون لقطاعي الصناعة والمبادلات، غير أن النتائج المحققة كانت هزيلة بالغة الاحتشام مقارنة بالآمال

المعقودة على هذا التعاون،[5] ما يعبر عن فشل التجربة والأسباب متعددة أهمها الخلافات السياسية في المنطقة.

وبعد بروز القضية الصحراوية على الساحة الدولية عام 1975، اتسع الخلاف بين الجزائر والمغرب بشأنها و تفاقم الوضع إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، وتوقفت التجربة نهائيا ودخلت المنطقة بعدها مرحلة من الجمود الاقتصادي والصراع السياسي حتى عام 1983، وأصبح التعاون بين الدول المغاربية يتم في إطار اتفاقيات ثنائية كبديل للتعاون الجماعي.[6]

تميزت سنة 1987 بعودة العلاقات من جديد بين ليبيا والجزائر في جويلية 1987، بعد زيارة العقيد الليبي للجزائر عقب استنكار الجزائر للتهديدات الأمريكية لليبيا، ثم بين ليبيا وتونس في 28 ديسمبر 1987 وموافقة ليبيا على المطالب التونسية، وأخيرا بين الجزائر والمغرب حيث بدأ التوتر يتلاشى، وفي سبتمبر 1987 ألغى المغرب التأشيرة على الجزائريين، وفي ماي 1988 أعيد ربط العلاقات وفتحت الحدود، وكان ذلك تمهيدا للدخول في مرحلة جديدة من التعاون كانت بدايتها اجتماع قادة دول المغرب العربي لأول مرة منذ الاستقلال في مدينة زرالدة ضواحي العاصمة الجزائرية وذلك بتاريخ 10 جوان 1988، وتم الاتفاق على تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.[7]

1-4 إعلان قيام الاتحاد: في 17 فيفري 1989 انعقد المؤتمر الثاني لقادة الدول المغاربية بمدينة مراكش، تم الإعلان في أعقابه على نص معاهدة تأسيس إتحاد المغرب العربي، وكان الحدث في مستوى طموحات قادة وشعوب المنطقة، وتظهر الرغبة الاندماجية واضحة ضمن ديباجة هذه المعاهدة، حيث تنص المادة الثانية من المعاهدة على تحقيق جملة من الأهداف منها انتهاج سياسات مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بينها، وتبين المادة الثالثة من المعاهدة الإغراض المراد تحقيقها من وراء انتهاج سياسات مشتركة، منها في المجال الاقتصادي تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء بإنشاء مشروعات مشتركة.

يتضح من نص معاهدة مراكش أنها تهدف إلى بلوغ مرحلة السوق المشتركة المهيأة لظروف تحقيق المرحلة الأسمى وهي الاتحاد الاقتصادي والنقدي،[8]ولتحقيق ذلك تم تدعيم إتحاد المغرب العربي بمجموعة من الهيئات تتمثل في:

- **مجلس الرئاسة:** أعلى هيئة في الاتحاد وتعود إليه سلطة اتخاذ القرارات بالاجتماع.
- **مجلس وزراء الخارجية:** ثاني أهم هيئة في الاتحاد بعد مجلس الرئاسة ويعتبر أداة ربط بين الهيئة العليا وبقية الهيئات الأخرى.
- **مجلس الشورى:** يبدي رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، وله أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- **هيئة قضائية:** تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع.
- **اللجنة التنفيذية:** تعمل تحت إشراف مجلس الوزراء وتتولى متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء.
- **اللجان الوزارية المتخصصة:** تقوم بدراسة واقتراح سياسات العمل المشترك بين الدول الاعضاء كل في دائرة اختصاصها.

في جويلية 1990 تم تبني إستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة، والتي وضعت الركائز لإقامة تكامل اقتصادي بين البلدان الأعضاء وتضم الإستراتيجية المقترحة أربعة مراحل وهي:[9]

- المرحلة الأولى: إقامة منطقة تبادل حر تبدأ قبل نهاية 1992 وتدوم سنتين.
- المرحلة الثانية: إنشاء اتحاد جمركي قبل ديسمبر 1995 وتستغرق مدته ثلاث سنوات.
- المرحلة الثالثة: إنشاء السوق المشتركة قبل نهاية 2000 وتستغرق مدتها خمس سنوات.
- المرحلة الرابعة: اتحاد اقتصادي من شأنه التوحيد والتنسيق بين السياسات التنموية للدول الأعضاء.

غير أنه لم تتحقق أي مرحلة من هذه المراحل والأسباب متعددة (إرهاصات سياسية، عوائق إدارية، ضعف التجارة البينية...)، هذا الجمود في المسار التكاملي يترتب عنه إحساس بالإحباط ونظرة تشاؤمية للاتحاد، واعتباره مجرد شعارات سياسية بعيدة عن الممارسات الجارية في المنطقة.

2-حصيلة الانجازات:

إن الانجازات المحققة حتى الآن تبقى دون طموحات الشعوب المغاربية والطريق لا يزال طويل أمام الاتحاد حتى يحقق الهدف الذي أنشئ من أجله وهو تحقيق التكامل المغاربي، غير أنه لا بد من

الإقرار كذلك بأن خطوات مهمة قطعت منذ إنشاء الاتحاد، فوجود اتحاد المغرب العربي ومؤسساته يعتبر في حد ذاته انجازا كبيرا لمواصلة مسيرة البناء المغاربي،[10] وقد عقد مجلس وزراء الخارجية منذ إنشاء الاتحاد 33 دورة عادية كان أخرها بالرباط في 07 ماي 2015 بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات التشاورية الاستثنائية لتنسيق المواقف والآراء وتم خلال هذه اللقاءات إبرام العديد من الاتفاقيات ليس فقط في المجال الاقتصادي بل تجاوزته إلى ميادين أخرى علمية ثقافية اجتماعية وأمنية، وتنشر الأمانة العامة بانتظام حصيلة نشاط اللجان الوزارية المتخصصة المشرفة على برامج التعاون القطاعية في مجالات متعددة: كالصحة العمومية، المياه، مكافحة التصحر، الازدواج الضريبي، الصحة الحيوانية، شبكات الطرق المغاربية والمواصلات وترابط شبكات الكهرباء...، كما اتخذ التعاون بين دول المنطقة بعدا ثنائيا حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجالات متعددة لا شك أن لها انعكاس ايجابي على مسيرة التكامل المغاربي.

وقد تم التوقيع على اتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر من قبل وزراء التجارة بطرابلس في جوان 2010، وتم التوصل الى صيغة نهائية بشأن المشروع المتعلق بالتقسيم الجمركي وكذلك المشروع الخاص بنظام تسوية النزاعات التجارية، في حين يتواصل العمل من أجل إعداد الصياغة النهائية للمشروع المتعلق بقواعد المنشأ، وفي اجتماعه بالرباط ديسمبر2014 أكد مجلس وزراء التجارة ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التبادل الحر لما لها من أهمية في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، باعتبارها المرحلة الأولى في تنفيذ الإستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة التي اعتمدها مجلس الرئاسة في جويلية 1990.

وفي 21 ديسمبر 2015 أعطى رئيس الحكومة التونسي إشارة الانطلاق الفعلية للبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بعد مرور 24 سنة على إنشائه بموجب اتفاقية رأس لانوف في 10مارس 1991، وتفعيل هذه المؤسسة المالية سيعطي دفعا هاما للمسيرة المغاربية، في اتجاه تحقيق ما تطمح إليه من اندماج اقتصادي واجتماعي بين الدول الخمس، وذلك من خلال تعزيز حركة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والمبادلات التجارية البينية داخل الفضاء المغاربي، والمساهمة في تمويل عدد من المشاريع التي تعود بالنفع على المواطن المغاربي.[11]

وفيما يتعلق بالمجال الأمني فقد حضي باهتمام مغاربي خاص بسبب تصاعد التهديدات العابرة للحدود والتحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة، إذ تم تخصيص دورة استثنائية لمجلس وزراء الخارجية انعقدت بالجزائر في 09 جويلية 2012 جاء فيها ضرورة وضع إستراتيجية شاملة ومنسقة لمواجهة

المخاطر الأمنية التي تهدد المنطقة المغاربية، وتم عقد 3 اجتماعات وزارية على التوالي: اجتماع وزراء الشؤون الدينية بموريتانيا 24 سبتمبر2012، ثم اجتماع وزراء الداخلية في المملكة المغربية في 21 أفريل 2013 وكان بعده اجتماع وزراء الشباب في تونس 17 ماي 2013، وتوجت هذه الاجتماعات تباعا بصدور بيانات: نواقشط والرباط وتونس وشكلت في مجملها الملامح الأولية للإستراتيجية المغاربية المتكاملة في المجال الأمني، ولمزيد من التعاون في القضايا المرتبطة بالأمن شهد السداسي الأول من سنة 2015 اجتماع فرق عمل مغاربية من خبراء في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم الالكترونية، ومحاربة الاتجار في المخدرات ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وانبثقت عن هذه الاجتماعات قرارات وتوصيات من شأنها دفع العمل المغاربي المشترك لتعزيز الأمن في المنطقة، لأن غياب هذا الأخير سيكون عائقا أمام تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.[12]

ثانيا: معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي

اعترضت مسيرة اتحاد المغرب العربي بعض المعوقات نتج عنها بطء في تنفيذ عدد من البرامج الاتحادية ويمكن اجمال هذه المعوقات التي تقف عثرة في مسار البناء المغاربي فيما يلي:

1-المعوقات الاقتصادية:

- غياب التقارب بين السياسات الاقتصادية في الدول المغاربية: إن اختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول الأعضاء يعتبر من معوقات إقامة تكامل اقتصادي بينها، حيث اتبعت كل من تونس والمغرب وموريتانيا سياسات اقتصادية ليبرالية في حين الجزائر وليبيا تطبق سياسات اقتصادية موجهة، قبل أن تقوم الجزائر بتحرير اقتصادها تسعينيات القرن الماضي بدعم من صندوق النقد الدولي، واليوم وبعد أن عصفت رياح ثورة ليبيا بنظام العقيد معمر القذافي فإن ليبيا بلا شك ستنظم إلى ركب التوجه الليبرالي.
- ضعف المبادلات التجارية: يبقى حجم المبادلات التجارية ضعيفا ولا يرقى الى المستوى المطلوب، فقط بنسبة 3% من مجموع مبادلات الدول الخمس وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما هو محقق في تجمعات اقليمية اخرى، على غرار الاتحاد الأروبي حيث تمثل نسبة المبادلات التجارية البينية في المنطقة 60 % من مجموع مبادلاتها مع العالم الخارجي.[13]
- التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج: تتميز اقتصاديات الدول المغاربية بفقر تنوعها حيث تعتمد في صادراتها اساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% مما يجعلها عرضة لتقلبات

أسعار تلك المواد في الأسواق الدولية وبالتالي تبعية دائمة للأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي.[14]

- الحواجز الجمركية: إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة على غرار ماهو معروف في التكتلات الاقتصادية الأخرى يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالية من التجارة البينية.

2-المعوقات السياسية: أهمها مايلي:[15]

- قضية الصحراء الغربية: ظل ملف الصحراء الغربية مصدر توتر وتأزم بين المغرب والجزائر قبل قيام الاتحاد واستمر معه خلال مسيرته إلى يومنا هذا، ومادام هذا الملف مفتوحا فان قضية الصحراء الغربية ستبقى تعرقل مسيرة الاتحاد.
- ضعف وغياب الإرادة السياسة: تأكد التجارب التاريخية للتكامل الاقتصادي أن غياب الإرادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، والاتحاد المغاربي لن يكون استثناءا، إن توفر الإرادة السياسية لدى النخب المغاربية الحاكمة التي تقبل بمبدأ التكامل وتعمل على تنفيذ القرارات التي تنصب في هذا الاتجاه، ويتطلب الأمر قدرا من التفاهم السياسي خصوصا إذا ما تعلق الأمر بقضايا حساسة كقضية الصحراء الغربية.
- قضية لوكربي: أصدر مجلس الأمن في 31 مارس 1992 قرارا بفرض حضر جوي على ليبيا، وطالبت ليبيا من الدول المغاربية عدم تطبيق قرار مجلس الأمن مستندة في ذلك إلى المادة 14 من معاهدة الاتحاد التي تنص على أن: "كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى" غير أن الدول المغاربية طبقت الحضر الجوي عليها، وانعكس الوضع سلبا على مسيرة البناء المغاربي إذ توقفت ليبيا عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية، وعدم استلامها لرئاسة الاتحاد من الجزائر سنة 1995.
- الوضع الأمني في الجزائر: عرفت الجزائر خلال التسعينيات من القرن الماضي أزمة سياسية حادة أدت إلى دخول البلاد في مرحلة من العنف واللاستقرار، وتفاقم الوضع أكثر سنة 1994 مما خلق تخوفا في الدول المغاربية الأخرى خاصة تونس والمغرب من انتقال الأزمة

إليها، حيث أقدمت المغرب على فرض تأشيرة على الجزائريين في أوت 1994 للحد من تدفق الجزائريين إليها.

- الاتحاد المغاربي والربيع العربي: شهدت المنطقة تحولات سياسية في ضوء الربيع العربي أدت إلى تغيير أنظمة الحكم في الدول التي شهدت ربيعا (ليبيا وتونس) وهي الآن في مرحلة إعادة بناء أنظمتها الجديدة، وبقية دول المنطقة منشغلة بمواجهة تداعيات هذا الربيع على أوضاعها الداخلية وذلك بحزمة من الإصلاحات على المستوى القطري لدساتيرها ولحياتها السياسية والاجتماعية.

3-المعوقات القانونية: تتمثل في:[16]

- المعاهدة ومحتواها: منذ دخولها حيز التنفيذ اتضح أن المعاهدة يشوبها الكثير من العيوب والتي تؤثر على مسيرة الاتحاد، إذ يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته .
- اختلاف النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين الدول المغاربية: إذ يشكل عائقا كبيرا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد والحد من فاعليتها.
- قاعدة الإجماع: إن الأخذ بقاعدة الإجماع يؤثر سلبا على العمل المغاربي المشترك، إذ أن اشتراط موافقة جميع الدول على كل قرار أمر لا يتحقق دائما مما يعرقل المشاريع ويعطل الانجازات ويفسد الكثير من المبادرات، لذلك اقترحت الجزائر في مارس 2001 تعديل معاهدة التأسيس واستبدال مبدأ الإجماع بمبدأ الأغلبية.

ثالثا: مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي

إن حصيلة 27 عاما من العمل المغاربي المشترك ضعيفة جدا ولم يتمكن حتى من إرساء أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، إلا أن هذا الجمود لم يمنع دول الاتحاد من الحث في كل مناسبة على ضرورة الدفع به قدما لما يعود به من فائدة على شعوب المنطقة، وفيما يلي تقديم لمجموعة آليات وسبل تفعيل اتحاد المغرب العربي وذلك من خلال ثلاث مداخل رئيسية وهي:

1-المدخل السياسي: تعتبر الخلافات السياسية أهم العوامل المعيقة لمسيرة التكامل لذلك نقترح لتجاوزها الآتي:

- تسوية قضية الصحراء الغربية: بدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمكن لدول المغرب العربي أن تصل إلى التكامل المأمول، وسيظل التوتر قائما في العلاقات بين الجزائر والمغرب، والحل لن يكون إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير عن طريق الاستفتاء.
- توحيد الرؤى الوحدوية: إذا كانت الدول المغاربية الأربعة متفقة على أن البناء الوحدوي يبدأ بالمجالات الاقتصادية، فإن ليبيا تنادي بفكرة الاتحاد السياسي لكن هذا التوجه محتمل تغييره مع سقوط النظام السابق وقيام النظام الجديد.
- الاستفادة من التوجه الدولي الداعم للتكامل المغاربي: في أكتوبر 2006 أصدر صندوق النقد الدولي بيانا يحث فيه دول المغرب العربي على تعزيز علاقاتها الاقتصادية لخفض البطالة وتحسين النمو، وأكد هذا الأخير أن توحيد أسواق بلدان المغرب العربي سيكون عاملا حاسما لجلب الاستثمارات الأجنبية الهامة إلى المنطقة.
- تنسيق المواقف قبل الانضمام إلى الفضاءات الإقليمية الأخرى: مثل الاتحاد من أجل المتوسط والأخذ بعين الاعتبار وضعية اللامغرب التي قدر الخبراء تكلفتها بضياع 3 نقاط إضافية كمعدل في تحسين نصيب الفرد من الدخل خلال العشرية 2005-2015[17].
- إشراك الجماهير المغاربية في تقرير مصيرها المغاربي سيعطي دفعا قويا لمسار التكامل.

2- المدخل القانوني: ونقصد به إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطائها دفعا جديدا يجعلها تتماشى والمستجدات [18].

- إصدار بروتوكولات لتطبيق الاتفاقيات المبرمة وتحديد الآجال لتنفيذ الأهداف المسطرة عبر فترات زمنية محددة كي لا تظل حبرا على ورق.
- الحث في النصوص القانونية المعدلة مستقبلا على أن تنفذ القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة فور التصويت عليها من دون الرجوع إلى التشريعات الداخلية، باعتبار أن مجلس الرئاسة ممثل للدول الأعضاء وهيئة عليا عبر وطنية وبالتالي قراراته تكون ملزمة التنفيذ.

- تحويل مجلس الشورى من مجلس استشاري إلى برلمان مغاربي له صلاحيات التشريع والمراقبة ويتم اختيار أعضائه بالانتخاب على الصعيد المغاربي.
- إعادة النظر في المادة السادسة من وثيقة معاهدة الاتحاد واستبدال قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية في إصدار القرارات من مجلس الرئاسة الذي وحده له سلطة اتخاذ القرار.

3-المدخل الاقتصادي:

- إعادة النظر في المقاربة المتبعة في عملية التكامل الاقتصادي وهي التكامل عبر الأسواق والتي منذ البداية كانت تنذر بالفشل، والمراقب لمسيرة التكامل المغاربي سيلاحظ بأنه رغم الاتفاقيات العديدة المبرمة في مجال التبادل التجاري إلا أنه يبقى ضعيفا ودون المستوى المطلوب، وفي الوقت ذاته كل بلد يتبع الخارج سواء من حيث الصادرات أو الواردات خاصة الاتحاد الأوروبي والنتيجة هي الإخفاق المتواصل، لذلك يجب إتباع إستراتيجية التكامل الاقتصادي العميق والتي تعتمد إضافة إلى تحرير المبادلات في مجال السلع، على تحرير الخدمات وتحسين المناخ الاستثماري وخلق مشاريع مشتركة واتخاذ إجراءات هيكلية، من خلال إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الزراعي والصناعي التي ستعطي دفعا قويا لتنمية المبادلات التجارية بينها.[19]
- الإسراع في إعداد الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول المتعلق بقواعد المنشأ من أجل إدخال اتفاقية إنشاء منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ وبالتالي تحقيق المراحل الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي والمضي لتحقيق المراحل الأخرى تدريجيا.
- إن إحياء مشروع البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية سيكون له الدور الكبير في تدعيم المشاريع المشتركة وتعزيز التجارة البينية وجلب الاستثمارات الأجنبية، وقد يساهم مستقبلا في إيجاد عملة موحدة تساعد على تطوير المبادلات المغاربية البينية.
- رفع القيود الجمركية التي تعرقل تدفق البضائع: إن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من شأنه أن يؤدي بشكل أو بآخر إلى زيادة التبادل التجاري بين البلدان الخمس.
- دعم شبكة المواصلات: العمل على تطوير شبكة المواصلات بين دول المنطقة لما لها من أهمية في انتقال السلع والأشخاص وذلك من خلال إعادة فتح الطرق والسكك الحديدية

بين الجزائر والمغرب، والعمل على تخفيض تكاليف الشحن بين البلدان المغاربية وذلك بفتح خطوط بحرية لنقل البضائع عبر سفن تجارية بين البلدان المعنية مباشرة.

الخاتمة:

تملك الدول المغاربية رصيدا تاريخيا وحضاريا مشتركا، إلا أن نجاح التكامل الاقتصادي بينها يتطلب إرادة سياسية صلبة لتجاوز الخلافات القائمة، واعتماد لغة المصالح الإستراتيجية المتبادلة والعمل معا لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية المشتركة خاصة في ظل التحولات الجديدة التي لحقت بالمنطقة وما زالت تلحق بها.

ويعد التكامل الاقتصادي خيار استراتيجي للنهوض باقتصاديات الدول المغاربية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية لهياكلها القطرية، وفتح قنوات التبادل من خلال فتح الحدود وتأمين انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد بين دول المنطقة، وتشير التقديرات إلى أن إنشاء منطقة التبادل الحر سيضاعف من مستوى التجارة البينية خمسة أضعاف مما هو عليه الآن.

إن التكامل الاقتصادي سيخفف من حدة المشكلات التي تعاني منها شعوب المنطقة والتي تتراوح ما بين انخفاض في مستوى معيشة عدد كبير من السكان، وانخفاض مستوى التعليم، وقلة استخدام التكنولوجيا، وضغوط ناجمة عن البطالة هذه الأخيرة التي كانت أهم أسباب ثورات الربيع العربي.

إن الشعوب المغاربية التي انتظرت أكثر من ربع قرن لرؤية اتحاد مغاربي متكامل سياسيا واقتصاديا يمكنها أن تنتظر المغرب السياسي لربع قرن أخر، لكنها لا تستطيع أن تنتظر المغرب الاقتصادي الموحد أكثر من ذلك لأنه أصبح ضرورة مستعجلة.

الهوامش:

(1) عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص ص .32-50.

(2) صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، (مصر: مكتبة الانجلو المصرية،1993) ص. ج.

(3) محمد مالكي، **المغرب العربي أية أفاق**، المعرفة للجميع، سلسلة شهرية، العدد 5،(الرباط: منشورات رمسيس، أفريل 1999)، ص .19.

(4) مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي نداء المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،فيفري 1989)، ص ص. 47-50.

(5) محمد الأمين ولد أحمد جدو، **أثر التغيرات العالمية والإقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي**، (ليبيا: دار الكتب الوطنية،2007) ص .31

(6) صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2011)، ص. 146.

(7) المرجع نفسه، ص.193.

(8) أحمد صديق، **اتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1991) ,ص.94.

(9) Hanchi ouled Mohamed saleh, l'intégration économique du Maghrebarabe, **deuxième colloque sur la finance islamique dans les pays du Maghreb**, (Nouakchott : 15-16-avril 2012).

(10) تشغل مؤسسات الاتحاد بصفة عادية منذ بداية التسعينيات من أمانة عامة بالرباط، مجلس شورى بالجزائر، وهيئة قضائية بموريتانيا، وجامعة مغاربية وأكاديمية مغاربية للعلوم بطرابلس.

(11) يقدر رأس مال البنك ب150 مليون دولار , وتم اختيار تونس مقرا له .

(12) الحبيب بن يحي، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، طموحات الشعوب لا تقاس بالسنوات، حوار للوطن على الموقع: http: //www. Elwatannews.com/news/details/836059 تاريخ الزيارة : 19-02-2016.

(13) luis martinez , l'algerie **, l'union du maghreb arab et l'intégration régionale** . projet de recherche euromesco,(paris : october,2006),p.5.

(14) محمد بوبوش، التكامل المغاربي المعوقات والأفاق، **ندوة صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي**، (وجدة: جامعة محمد الأول كلية الحقوق، 16و17 أفريل 2009)، ص.205.

(15) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص ص.372-378.

(16) أعجال لعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص ص.92-93.

(17) عزام محجوب، التكلفة الاقتصادية لتأخير التكامل المغاربي، **تكلفة عدم انجاز مشروع الاتحاد المغاربي**، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 22، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص.41.

(18) لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص ص. 93-94.

(19) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق. ص ص .360-361.